

لا مكان لطروحات التوطين والتجنيس والضيديرية والكوفنديرية

العلاقة بين الأردن وفلسطين تتحقق في إطار وحدة المشرق العربي

عمان - محمد شريف الجبوسي

أصدر المكتب التنفيذي للمجلس الأردني للشؤون الخارجية بياناً أوضح أنه عقد اجتماعاً السبت الماضي في 3 أيار 2014، خصه لمناقشة التطورات الفلسطينية، وخصوصاً لجهة توقف المفاوضات مع العدو «الإسرائيلي»، وإشغال خطة كبرى، والاتفاق بين رام الله وغزة.

وأعلن أن لا مكان لكل طروحات التوطين والتجنيس السياسي والقيديرية والكوفنديرية بين الأردن وفلسطين، وأن العلاقة بين الدولتين المستقلتين مستقلة، لا تقوم على الخنافة، وإنما تتحقق في إطار وحدة المشرق العربي... الكوفنديرية السببة للأردن وفلسطين وسورية ولبنان والعراق. وجاء في البيان، أن المتوجب اليوم اتباعه هو إحياء القضية الفلسطينية في الوجدان الوطني الفلسطيني والأردني والعربي، وإعادة تحشيد القوى الوطنية الفلسطينية والأردنية والعربية، وراء كل أشكال المقاومة ضد العدو الصهيوني. وهو ما يتطلب توثيق العلاقات مع عاصمة المقاومة، دمشق، ووقف كل أشكال الرهان على الرجعية العربية والتركيبة، أنظمة ومنظمات،

وخصوصاً المنظمات التكفيرية والمذهبية الإرهابية التي تخدم كادوات للحزب الأميري الصهيوني الرجعي ضد الشعوب العربية وقوامها الوطنية.

واعتبر المجلس في الختام أنه يمثل القسم الرئيسي من الحركة الوطنية الأردنية. وكان البيان قد حيا الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية الأردنية اللتين ناضلتا، طوال فترة الضغوط الأميركية و«الإسرائيلية»، في السنة الأخيرة، ضد تقديم تنازلات جديدة من شأنها تصفية القضية الفلسطينية. مؤكداً أن صلاية المواقف الوطنية في مواجهة خطة كبرى، كانت عاملاً رئيساً منع التوطؤ في الانزلاق نحو التفرقة بالتواطؤ الوطنية الفلسطينية والأردنية، وهي:

أولاً، حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس.

ثانياً، وحدة الشعب الفلسطيني في وطنه وفي جميع مناطق وجوده في بلدان اللجوء، وكيانه السياسي منظمته التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لكل الفلسطينيين، على أساس التمسك بحق اللاجئين غير القابل للتصرف بالعودة إلى أراضيهم والحصول على

الجنسية الفلسطينية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ثالثاً، رفض أي تسوية تمس بالسيادة الفلسطينية أو الأردنية أو تفرض أي شكل من أشكال التوطين أو إخضاع العلاقة بين الدولتين على جانبي النهر لسيطرة أو تدخل طرف ثالث، سياسياً أو اقتصادياً أو أمنياً.

رابعاً، الشعبان الشقيقان، الأردني والفلسطيني، هما شعب واحد، ولكن في دولتين لكل منهما كيانه وهويته السياسية المستقلة، وانطلاقاً من ذلك فلا مكان لكل طروحات التوطين والتجنيس السياسي والقيديرية والكوفنديرية بين الأردن وفلسطين، وإن العلاقة بين الدولتين المستقلتين مستقبلية، لا تقوم على الخنافة، وإنما تتحقق في إطار وحدة المشرق العربي.

فاكوفنديرية الوحيدة التي تحقق مصالح الوطن، وعاصمتها القدس.

فلسطين وسورية ولبنان والعراق.

خامساً، إن طريق المفاوضات الخنافة منذ مؤتمر مدريد 1991 مع العدو «الإسرائيلي» تحت رعاية الولايات المتحدة أو الرباعية الدولية، اتضح أنه معلق إلا في حالة استسلام الفلسطينيين والأردنيين لخطة الابتلاع

أبناء متضاربة بشأن زيارة الأحمد إلى القطاع

دمج 3 آلاف من أمن السلطة في أجهزة غزة

أعلنت الحكومة الفلسطينية المقالة التي تقودها حركة حماس، عن ترتيبات لدمج ثلاثة آلاف عنصر أممي، تابعين لسلطة الفلسطينية في الأجهزة العاملة بغزة، في وقت أعلن وفد الشخصيات المستقلة خريطة طريق مهمات حكومة التوافق، بينما تضاربت الأنباء في شأن زيارة قريبة لرئيس وفد فتح لحوار المصالحة عزام الأحمد إلى القطاع ما بين نفي فتحاوي وتأكيد حماسوي.

وقال الأمين العام لمجلس الوزراء المقال عبد السلام صيام في تصريح أول من أمس إن «ترتيبات إدارية تجري لعودة ثلاثة آلاف عنصر من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله للعمل بالأجهزة الأمنية في غزة، مع بقاء الوضع الأمني في قطاع غزة على ما هو عليه في الفترة الانتقالية».

وقال صيام إن «اللقاءات المرتقبة بين حركتي فتح وحماس التي ستبدأ مع وصول رئيس وفد فتح لحوار المصالحة عزام الأحمد إلى غزة ستبحث تشكيل حكومة التوافق الوطني، إذ سيبحث الطرفان أسماء الوزراء ومحددات عمل الحكومة».

وأضاف إن «الحكومة والحركة (حماس) في غزة لديهما قرار استراتيجي بالمضي قدماً في المصالحة وتسهيل ما يلزم لإتمامها»، مؤكداً أن اتفاق المصالحة «لا يفتح اتفاقات جديدة، وإنما ينفذ اتفاقات سابقة». وكانت آلاف العناصر الأمنية الفلسطينية توقفت عن العمل إثر



عباس ومشعل يلتقيان في الدوحة

عقد رئيس السلطة الفلسطينية المنتهية صلاحيتها محمود عباس أمس محادثات مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خالد مشعل في العاصمة القطرية الدوحة.

ويخفا في الاجتماع آخر المستجدات في الساحة الفلسطينية وتطورات القضية، وعلى رأسها اتفاق المصالحة الوطنية وتكريس الأجواء الإيجابية لتحقيقها

67 قتيلاً من القاعدة و24 عسكرياً خلال أسبوع

الجيش اليمني يسيطر على مواقع للقاعدة في «البيضاء»



استنفاً أممي خروفاً من عمليات للقاعدة

سيطر الجيش اليمني على مواقع لتنظيم القاعدة في محافظة البيضاء وسط البلاد، وذكرت مصادر محلية أن الطواقم العسكرية تمسح بجبال منطقة «ذي ناعم» بالمحافظة التي طرد منها مسلحو القاعدة لكنها تمثل عمقا لهم في محافظتي شبوة وأبين.

وكانت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) قد نقلت أول من أمس عن مصدر عسكري قوله إن أكثر من 37 مسلحاً من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب قتلوا وجرح عشرات آخرون في معارك دارت بين قوات الجيش وعناصر التنظيم في منطقة جول ريدة بمديرية ميفعة التابعة لمحافظة شبوة جنوب البلاد.

وأوضح المصدر أن غالبية قتلى التنظيم أجانب يحملون جنسيات من السعودية وأفغانستان والصومال واليشان وغيرها، مشيراً إلى أن القوات دمرت عدداً من السيارات والأسلحة التابعة للتنظيم، وتواصل تشييط المناطق التي فر إليها عناصر القاعدة.

قتلوا حتى الساعة في الحملة أي عناصر إرهابية أو السماح لها بدخول منازلهم أو قرأهم.»

ووصف عوض المولقي - وهو أحد مشايخ قبائل شبوة- تنظيم القاعدة «بالآفة الدولية»، ودعا إلى مجابهة فكر عناصر القاعدة بالفكر قبل اللجوء إلى مواجهته عسكرياً.

وقال مصدر عسكري يمني إن ستة جنود قتلوا في انفجار سيارة ملغمة يقودها «مسلح»، بمحافظة شبوة الجنوبية. ونقل عن المصدر قوله إن الهجوم أسفر أيضاً عن إصابة عشرين جندياً.

وذكرت مصادر صحافية مطلعة أنه قتل منذ الثلاثاء الماضي 67 من عناصر القاعدة و24 عسكرياً، وفقاً لتعداد تجربة الوكالة استناداً إلى تصريحات المسؤولين الرسميين.

وتعد الحملة التي أطلقها الجيش منذ الثلاثاء الماضي من أكبر عملياته ضد تنظيم القاعدة بمحافظة شبوة وأبين وتحظى بدعم من قبائل ورجال شعبية.

وأكدت وزارة الدفاع اليمنية أن خمسة من كبار قادة تنظيم القاعدة

سيطرة «حماس» على غزة عقب معارك مع «فتح» في تموز 2007.

خريطة طريق

وأعلن وفد الشخصيات المستقلة خريطة طريق مهمات حكومة التوافق، لتنفيذ بنود اتفاق المصالحة التي تتضمن «السير وفق برنامج رئيس الحكومة الرئيس محمود عباس، وتوحيد الوزارات والمؤسسات والهيئات المدنية في قطاع غزة والضفة الغربية، وتهيئة الأجواء اللازمة للتخصير للانتخابات الرئاسية والتشريعية مطلع العام المقبل، وإنهاء الاعتقال السياسي، والإشراف الكامل على معبر رفح البري وفتحه على مدار الساعة بالاتفاق مع القيادة المصرية».

زيارة غزة

وبالتوازي، قال عضو المكتب السياسي لـ«حماس» موسى أبو مرزوق إنه «من المتوقع أن يزور الأحمد غزة، على أبعاد تقدير، في سياق مشاورات تشكل حكومة التوافق الوطني واستكمالاً للمشاورات مع وفد المصالحة الذي وصل قبل عشرة أيام إلى القطاع». وأشار أبو مرزوق في تصريحات إلى أن مشاورات تشكيل الحكومة «ستستغرق خمسة أسابيع»، لكن المناطق الرسمية باسم «فتح» فازيو عيطة أكد أنه لا يوجد اتفاق على مواعيد محددة لزيارة الأحمد، نافياً إمكان حدوثها أمس.

خلافات حول تولي أحمد معيتيق

رئاسة الوزراء في ليبيا

تضاربت تصريحات ومواقف عدد من كبار أعضاء البرلمان الليبي بخصوص إعلان فوز أحمد معيتيق بمنصب رئيس الوزراء بعد انتخابات داخلية جرى التصويت فيها من قبل نواب البرلمان.

وكان رجل الأعمال الليبي أحمد معيتيق قد أدى اليمين القانونية أول من أمس رئيساً لوزراء ليبيا بعد عملية تصويت وصفت بأنها اتسمت بالفوضى.

ورفض عز الدين العوامي النائب الأول لرئيس البرلمان الليبي إعلان فوز معيتيق بالمنصب، معتبراً ما جرى داخل البرلمان استعراضاً للقوى.

وقال العوامي إن معيتيق لم يحصل على الأصوات الكافية ليتم إعلان فوزه بالمنصب، مؤكداً استمرار الحكومة السابقة في أداء عملها حتى انتخاب رئيس جديد للوزراء.

ونشر موقع الحكومة الليبية على شبكة الإنترنت بياناً جاء فيه إن معيتيق حصل على 113 صوتاً بينما كان يحتاج إلى 120 صوتاً على الأقل وفقاً لقانون انتخاب رئيس الوزراء.

في الوقت ذاته أكد النائب الثاني لرئيس البرلمان صالح المخزون أن معيتيق فاز بالتأييد اللازم وكلفه بتشكيل حكومة جديدة خلال أسبوعين، لافتاً إلى أن معيتيق انتزع 121 صوتاً في البرلمان المؤلف من 185 مقعداً.

ووسط اعتراضات من بعض النواب قال المخزون في جلسة البرلمان المذاعة تلفزيونياً إن الرجل أصبح رسمياً رئيس الوزراء الجديد للبلاد.

معيتيق يؤدي اليمين

وفي جلسة بها التلفزيون الليبي، كلف صالح المخزون نائب رئيس المؤتمر الوطني العام الليبي معيتيق بتشكيل حكومة جديدة خلال أسبوعين.

وكانت جولة انتخاب رئيس الوزراء السابقة أجلت بعد أن أجبر لهجوم مسلح.

وتولى رئيس الوزراء الليبي الموقت عبد الله الثاني إدارة شؤون البلاد بعد إقالة سلفه على زيدان في آذار السابق.

لكنه طلب إعفاءه من تشكيل الحكومة المقبلة، وجاء في بيان للثني أنه وأسرته تعرضوا لاعتداء شكل خطراً على حياتهم، وأنه لا يقبل أن يتسبب في إراقة دماء في بلاده، بحسب تعبيره.

عند استقار

وأضاف أن حكومته ستستمر بكامل أعضائها في تسيير الأعمال، إلى حين تكليف شخص آخر بتشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة.

وتعاني ليبيا من حالة من عدم الاستقرار منذ الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي من سدة الحكم في 2011.

ويعاني البرلمان الليبي من جمود في اتخاذ القرارات بسبب النزاع بين الإسلاميين والقبائل والقوميين، فيما يحاول الجيش الوليد للبلاد ترسيخ سلطته في مواجهة جماعات مسلحة من المتمردين السابقين والقبائل ومتشددون إسلاميين.

ووافق البرلمان في شباط الماضي على إجراء انتخابات مبكرة في محاولة لتهدئة مشاعر الليبيين المحطين من حالة الفوضى السياسية بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من سقوط القذافي.

تقرير عربي

خلافات بين قيادات التنظيم في كل من تركيا وتونس ومصر

الغنوشي؛ سياسة «إخوان» مصر صبيانية

بدأت الخلافات بين قيادات الإخوان المسلمين في كل من تركيا وتونس ومصر في الظهور على السطح في شكل علني، وذلك عندما غضب راشد الغنوشي المتزعم لحركة النهضة التونسية، على تصرف رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، الذي طالب بحجب مداخلة الغنوشي في اجتماع قادة التنظيم العالمي للإخوان الذي عقد أخيراً في اسطنبول عن الإعلام، بسبب احتوائها على انتقادات لاذعة ضد إخوان مصر. إذ يرى الغنوشي في مداخلة أن الإخوان في مصر تصرفوا بطريقة صبيانية أدت إلى فقدانهم الحكمة.

وكرم الغنوشي غاضباً على حجب أردوغان، بتوزيعها على قادة الإخوان بعد عشرة أيام من الاجتماع، رافضاً قرار التنظيم العالمي بحفظها وتكتمها.

ووصف الغنوشي في بداية مداخلة، قيادة الإخوان في مصر وسياستها بـ«المرتبكة والارتيالية والمتمردة والصبيانية». وقال إن أسهب موطلاً في الحديث عن التجربة المصرية، قال إنه «كان من حظ المصريين أن تجربة الربيع العربي سيقهم، وكان لهم الوقت الكافي والمناسب لدراسة التجربة التونسية والتركيز عليها واستخلاص العبر منها، ليتجنبوا سلبيات تجربتنا في تونس، ويركزوا على الإيجابيات فيها».

واستدرك الغنوشي قائلاً: «لكن للأسف انطلق

طالب أردوغان بحجب

مداخلة الغنوشي في

اجتماع قادة التنظيم

العالمي للإخوان

الذي عقد أخيراً في

اسطنبول عن الإعلام

ترشيح محافظ كركوك

لرئاسة العراق خلافاً لطالباني

الساحة السياسية ترك أثراً بالغاً على مختلف الأوضاع في العراق وكردستان، منتقداً تعريض مقدرات المواطنين للخطر ووضع المصالح العليا للإقليم بأسر بالصراعات والتجاذبات السياسية لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة.

وأضاف الشيخ محمد عز الدين: «إننا في كردستان نسعى لتطبيع العلاقات مع بغداد وإنهاء مرحلة الأزمات والصراعات، وأن تركيا تتدخل بشكل سافر في الأوضاع الداخلية للعراق و«الإقليم كردستان» للتحكم في قراراته السياسية وفرواته الطبيعية، وهي تسعى لبيع نفط الإقليم بالتعاون مع الحزب الديمقراطي (برئاسة مسعود بارزاني) بأبخس الأثمان من دون علم المواطنين في الإقليم».

وأكد عز الدين امتعاضه مما قال إنه «استعجال الحزب الديمقراطي وحركة التغيير بالاتفاق على تشكيل حكومة الإقليم واستخدامها هذا الاستحقاق الوطني لأغراض الدعاية الانتخابية، في محاولة بإنسنة منها لتهميش الاتحاد الوطني الكردستاني»، مشدداً على أنه ليست هناك أي جهة «تستطيع تشكيل حكومة الإقليم من دون العودة إلى الاتحاد الوطني كقوة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها».

تاجيل

في غضون ذلك، أجل برلمان «الإقليم كردستان» أول من أمس، جلسته لتسمية رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان ونائبه، وتشكيل اللجنة القانونية للبرلمان، وذلك لعدم تحديد تسمية نائب رئيس حكومة الإقليم من قبل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

وبحسب قانون تكليف تشكيل حكومة «الإقليم كردستان» يتم تقديم اسم رئيس حكومة «الإقليم كردستان» ونائبه معارئة لرئاسة البرلمان للتصويت عليه.

مكاسب ضيقة

من جهة أخرى، أشار القيادي الكردستاني إلى أن غياب الرئيس طالباني (الذي لا يزال يخضع للمراقبة الطبية في ألمانيا ولم ينصح الأطباء بعد بعودته إلى بلده) عن

قبيل الانتخابات الرئاسية

«الإخوان» و«6 أبريل» تنسّقان لإثارة الفوضى في مصر



ماذا يحضرن لمصر؟

الحركة»، مشيراً في السياق ذاته إلى أن «الجماعة تحاول من خلال ذلك التنسيق لإظهار نفسها في صورة القوة في الشارع المصري، لا سيما مع فشلها في الحشد لتظاهراتها خلال الفترة الأخيرة، وبالتالي فإن مشاركة 6 أبريل معها يزيد صفوف الجماعة ويقوي من شوكتها في مواجهة السلطات المصرية».

جماعة وحركة

وأكد البرلماني السابق محمد أبو حامد مؤسس حزب حياة المصريين في تصريحات، أن «هناك توافقاً كبيراً في الایدولوجيات في الوقت الراهن بين حركة 6 أبريل والإخوان، إذ تربطهما مصلحة واحدة تتعلق بالنظر من النظام والسلطات المصرية الحالية»، ما سيدفعهما للمصالح المتعددة من فعالياتهما خلال الفترة المقبلة، والسعي لتحويل قضيتها المشتركة، مشدداً على ضرورة محاكمة عناصر حركة 6 أبريل، التي ثبت تورطها في العمالة وتلقي

خلق الحكم القضائي الخاص بحظر أنشطة حركة «6 أبريل» والتحفّظ على مقارها في كل المحافظات المصرية، والذي صدر قبل أيام قلائل، ردود فعل واسعة، ففصلاً اعتبر حقوقيون وسياسيون الحكم عصفاً بالحريات وانتقاصاً من الديمقراطية، رأى آخرون أن «الحكم يصب في مصلحة مصر»، ويأتي اتساقاً مع الدستور المصري، فيما حذّر مشفقون عن جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية من سعي أعضاء الجماعة إلى استغلال الحكم ومحاولة تحويل القضية واستدعاء الخارج، لا سيما أن القضية تاتي أيضاً بالتزامن مع أحكام القضاء المصري بالمؤبد والإعدام على قيادات في الجماعة.

ويرى مراقبون أن «جماعة الإخوان المسلمين توحد جهودها مع حركة شباب «6 أبريل» من أجل إثارة الفوضى في الشارع المصري، على أن يستغل الطرفان ردود الفعل الدولية المنتقدة للقرارات القضائية الأخيرة، لا سيما القرار الخاص بحظر 6 أبريل، وكذلك القرار الخاص بتوقيف عصابات إعمال عنف يخطفون لارتكابها في الشارع المصري لجعله غير مهيا للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها يومي 26 و27 أيار الجاري.

تنسيق

ووفق ما يؤكد المنشق عن تنظيم الإخوان المسلمين إسلام الكتاتني في تصريحات، فإن «الجماعة تنسّق خلال الفترة الأخيرة مع حركة 6 أبريل والشبابية وحركات ثورية شبابية أخرى حتى قبل صدور الحكم القاضي بحظر أنشطة